ينفذان في ثلث المال المعلوم للموصي او المدبر قبل موته ،
ومثل مدبر المرض المستقل عتقه فيه وتقدم ايهما في مرتبة
واحدة وتدخل ايضا في ثلث العوي الراجعة بعد موت الموصي
او المدبر لوارثه ومثلها الحبس الموقف على ما مشى عليه
المض من عدم اشتراط تابيده ، وتدخل ايضا في ثلث رقيق
ابق من الموصي او المدبر رجع الآبق لوارث الموصي او
المدبر بعد موته ومثل الآبق الحيوان الشارد الراجع بعلم
الموت ومفهوم المرض ان مدبر الصحة لا يقصر على المذكور
فيخرج من ثلث المجهول ايضا والفرق بين المدبر بة ان الرق في
يتوقع الموت من مرض فلا يقصد الا اخراج من ثلث ما يجوز
علمه والصحيح يوصل طول الحياة والاكتساب فلا يقصر
وصيته وتدبيره على ما يعلمه والفرق بين وصية الصحة
ومدبرها جواز رجوع الموصي عن وصيته ولزوم التدبير ،
وهو اوكد منها قال الخرشي يعني ان الوصية والمدبر في
المرض لا يدخلان الا في المال الذي علم به الموصي يوم الوصية
لا يدخلان الا في المال الذي علم به الموصي قبل موته ولو بعد
الوصية واما المال الذي لم يعلم به حتى مات فلا تدخل فيه
الوصايا ولا مدبر المرض والمدبر في الصحة يدخلان في المعلوم
والمجهول ثم قال وكذلك تدخل الوصايا في العوي الراجعة بعد
موته وكذلك تدخل في الحبس الراجع بعد موته وكذلك
تدخل الوصايا في البعير الشارد والعبد الآبق اذا رجعا بعد
موته والمراد بالعوي الشيء المعلم لا المعدم فان تنازع الورثة
والموصى له في العلم وعدمه فقال الخط القول للورثة بيمين
فان نكلوا فللموصى له بيمين ورد وخول الوصايا ومدبر
المرض ومثله فيما اي مال للموصي او المدبر سعينة كان

او

او رقيقا او غيرهما كان غائبا او اشتهر تلفه في حياة الموصي
او المدبر ثم ظهر المال بعد موته حال كونه سالما من التلف
شهرة تلفه اي المال في حياته بموته كحوالعبد وعرف السنين
ويذهب غاصب لها او لغيرهما ان الاصل السلامة وللورثة
الملك الا ببينة وعدم دخولها فيه يستلزم للغائب مثله
المحقق ومبتدا فيما ظهر خلاف قال الخرشي يعني ان العبد ذو
السعينة اذا اشتهر عند الناس تلفها قبل صدور الوصية ثم
ظهر سالما بعد موت الموصي هل تدخل فيها الوصايا او لا
تدخل في ذلك قولان لما تأولوا ما اشتهر عنه ولا مفهوم لما
ذكر بل مثله قراض او بضاعة ارسلها وشهد تلفها ثم ظهرت
سالمة لا تدخل الوصايا ومدبر المرض ومثله في مال
مردود ما تعلق به من اقرار بدين لمن يتهم عليه كعبد بيع ملا
او بتت في صحته وهو مريض حال اقراره او ضع وباع منه المقر
له او باية الديون وما تابه يرجع ميراثا يقسم على الورثة
بحسب فرايض الله تعالى وليس لارباب الديون فيه شيء او
من وصية لوارث للموصي وباع منه الموصي له الوارث
مع الموصي لم ينفذ الورثة ثم يقسم ما يخص الوارث عليه
وعلى سايرالورثة على فرايض الله تعالى وهذا اذا رد اقراره
او وصيته بعد موته واما لو رد في حياته وعلم به فان الوصية
وكذا لا تدخل فيها افاده بنت وقال الخرشي واما ما اقر به
في مرضه وبطل اقراره به كما قرار به في مرضه بعتق في صحته
فان الوصايا لا تدخل فيه على المعروف من المذهب وكذلك
ما اوصى به لوارثه ولم يجز الورثة فان الوصايا لا تدخل فيه
ومعنى ذلك ان الرد وقع بعد الموت اما لو حصل قبل موت
الموصي وعلم به لذلك دخلت الوصايا فيها ولا مفهوم للمرض